واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني

د. رسلان محمد*
د. نصر عبد الكريم**

* مدير منطقة رام الله والبيرة التعليمية/ أستاذ مساعد في الاقتصاد/ جامعة القدس المفتوحة.
** أستاذ مشارك في كلية التجارة والإقتصاد/ جامعة بيرزيت.

ملخص:

يكتسب مفهوم ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة أهمية بارزة لدى الأوساط الرسمية والأهلية، نظراً للدور الحيوي لريادة الأعمال في التنمية المستدامة، وكذلك لدورها في إشراك مختلف الفئات السكانية في الحراك الاقتصادي، وبخاصة فئة الشباب، وإبراز الدور الريادي المتنامي لهذه الفئة في غالبية المجتمعات.

لذا تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال تشخيص أبرز المعوقات الماثلة أمامها، باعتبارها نواة العمل الريادي في الاقتصاد الفلسطيني، ووضع المقترحات الممكنة والهادفة إلى تذليل هذه المعوقات، وبالتالي نموها وتطورها في ضوء التجارب العالمية والإقليمية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها.

استخدم الباحثان في هذه الدراسة منهجية التحليل الوصفي بالاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وملفات الدوائر المختصة لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، وكذلك من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات التي أجراها باحثون فلسطينيون بشأن الريادة في فلسطين، وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية وآفاقها.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي تفيد بمجملها، بوجود كثير من المعوقات التي تعترض ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وفي ضوئها قدم الباحثان عدداً من التوصيات، التي في حال تطبيقها والعمل بها، ستعمل على إحداث نقلة نوعية للعمل الريادي في فلسطين.

Abstracts:

Over the recent years, the concept of business entrepreneurship has attracted considerable attention from researchers and policy makers worldwide. This attention was driven by the fact of the increasing role of entrepreneurship in the development local economies, especially in encountering unemployment and alleviating poverty.

Thus, the purpose of this study is to assess the status of entrepreneurship in the sector of small and medium enterprises in the Palestinian economy, and to identify the main obstacles it is encountering. It also proposes concrete recommendations that would help over these obstacles and advance entrepreneurial activities in Palestine.

The methodology employed in this study centered on gathering and analyzing statistics published mainly by the Palestinian Monetary Authority and the Palestinian Central Bureau of Statistics as well as by other research organizations. The study also reviewed and synthesized all prior studies on small and medium enterprises in Palestine which comprise around 95% of all business enterprises.

The study reported a number of key findings, and concluded with a set of recommendations that would enhance the prospects of business entrepreneurship in small and medium enterprises in Palestine.

مقدمة:

استخدم مصطلح الريادة منذ أكثر من مائتي عام بدءاً من آدم سميث وانتهاءً بالاقتصاديين والرياديين المحدثين. وقد أضحت الريادة بمفهومها الواسع من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تحظى باهتمام عالمي واسع، نظراً للدور الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، ولدورها المتميز في إشراك العديد من الفئات المجتمعية في النشاط الاقتصادي من ناحية ثانية، وعلى وجه التحديد فئة الشباب من خلال إقامة المشاريع ومنظمات الأعمال الخاصة بهم.

ونظراً للدور الحيوي للريادة، فإن غالبية الدول والحكومات تعمل على سن القوانين والتشريعات الداعمة والراعية لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها تمثل التجسيد الحقيقي للعمل الريادي. وقد قطعت العديد من الدول شوطاً ملحوظاً في هذا المجال، وأصبحت لديها تجارب مميزة في الريادية من خلال دعمها وتشجيعها لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة. فعلى صعيد الدول المتقدمة اقتصادياً هناك التجربة اليابانية، وتجربة دول الاتحاد الأوروبي. ومن تجارب الدول النامية التي يمكن الإشارة إليها في هذا المجال، وبصرف النظر عن التناقضات التي تعاني منها عامة الدول النامية، التجربة الأندونيسية والهندية والمصرية والتونسية، وتجربة دولة الإمارات العربية وغيرها.

وفيما يتعلق بريادة الأعمال في فلسطين، فهي تتركز بشكل أساسي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً، ولكن ثمة فوارق كبيرة بين الحالة الفلسطينية وبين التجارب آنفة الذكر، فقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني برمته منذ الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م وما زال، لسياسات الاحتلال وإجراءاته القسرية التي أدت إلى تفكيك الروابط التشابكية كافة بين قطاعاته التي تعدُّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً مهماً منها، حيث تشكل القسم الأكبر من مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني.

في ضوء ما تقدّم يمكن القول إن الريادة في فلسطين حديثة العهد، وقد بدأ الاهتمام الرسمي بها بعيد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية التي شرعت حال تسلمها زمام الأمور على أجزاء من الأراضي الفلسطينية بوضع الخطط للتنمية وسن القوانين والتشريعات، وبناء المؤسسات العامة التي من شأنها توفير البيئة المناسبة نسبياً للنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وانطلاق العمل الريادي في فلسطين بشكل خاص.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ما زالت ريادة الأعمال في فلسطين تعاني كثيراً من المعوقات والعراقيل الموضوعية والذاتية، التي ارتبط جزءٌ كبير منها بسياسات الاحتلال وتدابيره خلال عقود زمنية عدة، والتي أدت إلى تهميش هذا القطاع، وبالتالي وأد الفرص الريادية كافة أمام العديد من الفئات المجتمعية في فلسطين ولا سيما فئة الشباب، وتزداد المسألة إلحاحاً وتعقيداً في ظل ضعف السوق المحلي الفلسطيني وعدم قدرته على استيعاب قوة العمل الفلسطينية المتنامية، نظراً للأعداد المتزايدة لخريجي المؤسسات التعليمية والمهنية الفلسطينية، الأمر الذي يعني أن الريادة في الاقتصاد الفلسطيني تنطوي على أهمية قصوى، **ومن هنا فإن الدراسة ستحاول الإجابة على التساؤلات الآتية**:

- ما الجهود التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني والتي تعد ريادة الأعمال جزءاً مهماً منه؟
- ما الأهمية والمزايا الاقتصادية لريادة الأعمال؟
- ما واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني؟
- ما المعوقات التي تواجه الأعمال الصغيرة والمتوسطة في فلسطين؟
- ما مدى استفادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في فلسطين من تجارب الدول الأخرى؟
- ما سبل تعزيز ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الأعمال الريادية، والتعرف على أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني الناشيء. كما تهدف الدراسة أيضاً إلى تحديد أبرز المعوقات والعراقيل التي تحول دون نمو ريادية الأعمال وتطورها في فلسطين، والمتمثلة –في معظمها– بالسياسات والإجراءات والتدابير التي اتبعها الاحتلال خلال العقود الزمنية السابقة، وتهدف الورقة أيضاً إلى التركيز على أبرز السبل والبرامج المتوافرة والمقترحة لدعم قطاع الأعمال الريادية، ولا سيما تلك البرامج المرتبطة بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤م.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة استكشاف ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال استعراض بعض تجارب الدول النامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها وتشجيعها، وذلك بغية الاستفادة من هذه التجارب، مع ضرورة الإشارة إلى اكتفاء الدراسة بإدراج تجارب ثلاثة بلدان، وتعذر إدراج تجارب بلدان أخرى في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها نظراً لمحددات متعددة تلتزم بها الدراسة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة أسلوب البحث الوصفي التحليلي من خلال قيام الباحثيْن بالاطلاع على العديد من البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتحليلها، وكذلك من خلال الاطلاع على كثير من الدراسات التي أجراها العديد من الباحثين الفلسطينيين في مجال منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وكذلك من خلال اطلاع الباحثيْن على بعض التجارب الإقليمية والدولية في المجال ذاته.

محاولات السلطة الوطنية الفلسطينية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني:

ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية بعيد قيامها اقتصاداً ضعيفاً مشوهاً تابعاً، ومفتقراً لأية ترابطات تشابكية بين قطاعاته، وكان رهيناً للأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، وبالتالي كان لزاماً عليها عدم الوقوف عاجزة أمام ذاك الواقع الخطير، حيث البطالة والفقر وتدني مستويات المعيشة.

وقد حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية إزاء هذا الوضع، وخلال الفترة ١٩٩٤م – ٢٠٠٠م وضع خطة تنموية لبعث الحياة في الاقتصاد الفلسطيني، **وقد تضمنت هذه الخطة مسارات عدة من أبرزها**:

◄ **أولاً: المسار القانوني التشريعي**، إذ عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على سن العديد من القوانين وتشريعها، وذلك لتهيئة مناخ جديد ينشط في أجوائه الاقتصاد الفلسطيني، وكان من أهم القوانين ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي:

♦ القانون الأساسي الفلسطيني، الذي أشير فيه إلى أن القطاع الخاص هو المحرك الأساس للتنمية الاقتصادية الفلسطينية. وقد أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في عدد المنشآت

الاقتصادية، إذ ارتفع عددها وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من ٨٥٨٠٩ منشأة في العام ١٩٩٧م إلى حوالي ١٦٦٨٠٤ منشأة عاملة في العام ٢٠٠٧م، إضافة الى٦٣٨ منشأة كانت تحت التجهيز، وحوالي ٦٦٤٥ نشاطاً مسانداً، مما ترتب عليه تحسن القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ١٩٩٧م – ٢٠٠٧م [١].

♦ قانون العمل الفلسطيني، حيث سن هذا القانون وشُرِّع عام ٢٠٠٠م، وركز على توحيد التشريعات والأنظمة الخاصة بالعمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وتحديثها، وتنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب العمل.

♦ قانون تشجيع الاستثمار، فكما يتضح من المادة رقم (٢) للقانون، فقد هدف القانون لتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في فلسطين، وتقديم الضمانات للمستثمرين والاستثمارات القائمة، ومنح الحوافز الاستثمارية.

♦ قانون الشركات، وينص على ضرورة تنظيم قواعد تأسيس الشركات وتصفيتها.

♦ قانون البنوك والمصارف، ويهدف إلى تنظيم عمل البنوك والمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

♦ قانون التأمين، حيث ورد في البند الثالث للمادة رقم (٤) للقانون، القيام بكل ما يلزم لتوفير المناخ الملائم لنمو قطاع التأمين وتقدمه بما يعود بالنفع على النشاط الاقتصادي في فلسطين، من خلال تحمله أعباء حوادث إصابات العمل ومخاطرها.

♦ قانون ضريبة الدخل لعام ٢٠٠٤م، والمعدل عام ٢٠٠٨م، وهو من أبرز القوانين الاقتصادية التي صدرت عن السلطة الوطنية الفلسطينية وأهمها باعتباره ذا صلة مباشرة بعمل القطاع الخاص الفلسطيني، ويهدف إلى تشجيع الاستثمار، واستقطاب رؤوس الأموال، والمستثمرين الفلسطينيين، والعرب بصفة أساسية، وكذلك دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية بالإيرادات المالية الضرورية لقيامها بواجباتها اتجاه المجتمع الفلسطيني.

إن القوانين المذكورة أعلاه، إضافة إلى العديد من القوانين الأخرى، تؤدي دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وذلك بالتفاعل مع المسارات الأخرى التي تبنتها السلطة الوطنية الفلسطينية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

◄ ثانياً: مسار العمل التنموي المؤسساتي والقطاعي

بالتوازي مع سن القوانين وتشريعها، باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية بإقامة المؤسسات والوزارات المختلفة التي استوعبت أعداداً كبيرة من القوى العاملة الفلسطينية،

حيث تمكنت تلك المؤسسات المدنية وغير المدنية من توفير عشرات آلاف الوظائف، الأمر الذي عمل على تحسين الوضع المعيشي للمواطنين الفلسطينيين.

على صعيد البناء والإعمار، فعلى الرغم من شح المصادر المالية، وعجز الميزانية العامة للسلطة الفلسطينية، وانخفاض مخصصات الإنفاق الرأسمالي، فإنها استمرت في تأهيل البُنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة المشاريع وبرامج البناء والإعمار في جميع الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية.

أما على صعيد النهوض بالقطاع الصناعي، فقد حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية إقامة ثلاث مناطق صناعية حرة في كل من مدن غزة وجنين ونابلس، وكان هدف هذه المناطق الصناعية ليس فقط إحلال الواردات، بل كانت ذات توجهات تصديرية.

على الرغم من دخول منطقة غزة الصناعية حيز العمل جزئياً، فإن هذه المشاريع، وفي مراحلها الأولى، اصطدمت بعدم التزام إسرائيل باستحقاقات ما بعد المرحلة الانتقالية، التي أصبح اتفاق باريس الاقتصادي بعدها باطلاً من الناحية القانونية، هذا بالإضافة إلى وضع إسرائيل كثيراً من العراقيل في وجه هذه المشاريع مما حال دون تنفيذها.

وفي إطار مساعي السلطة الوطنية الفلسطينية للنهوض بالقطاع الصناعي الفلسطيني، حاولت إقامة ما عرف بالمجمعات الصناعية، وذلك لنقل الصناعات الصغيرة المبعثرة والورش من المناطق السكنية إلى مناطق تسمح لها بالتوسع والتطور، وتجنيب المواطنين في المناطق السكنية التلوثات البيئية والضوضاء المنبعثة من مناشر الحجر وورش الحدادة والنجارة [٢] . إلا أن هذه المشاريع أيضاً لم تدخل حيز التنفيذ، وذلك لعدم توافر التمويل لتأهيل هذه المناطق بالبنية التحتية، وتردي الأوضاع السياسية والأمنية في فلسطين بعد عام ٢٠٠٠.

على الرغم من أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تحرز تقدما كبيراً في تحقيق المشاريع المشار إليها أعلاه لأسباب في معظمها خارجة عن الإرادة الفلسطينية، فإنها نجحت في تشكيل الاتحادات الصناعية التي بلغ عددها اثني عشر اتحاداً، تمكنت من خلالها من تشخيص كثير من المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع الصناعي الفلسطيني، بالإضافة إلى تنسيق جهود القطاع الخاص، حيث أتاحت الفرصة لمختلف الاتحادات الصناعية بالمشاركة في المعارض التجارية الدولية [٣] .

◄ ثالثاً: مسار العلاقات الاقتصادية الخارجية

أولت السلطة الوطنية الفلسطينية حال قيامها اهتماماً كبيراً للعلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية، ولا سيما مع البلدان العربية باعتبارها تشكل العمق الاستراتيجي

لفلسطين. وتحقيقاً لهذا الهدف عقدت السلطة الوطنية الفلسطينية اتفاقية اقتصادية مع الأردن في العام ١٩٩٥م، واتفاقاً فنياً وتجارياً مع مصر في العام نفسه، بالإضافة إلى العديد من مذكرات التفاهم مع دول عربية وإسلامية أخرى.

وعلى الرغم من عدم تحقيق هذه الاتفاقيات للأهداف المنوطة بها للعديد من الأسباب التي لسنا بصدد التطرق إليها في هذه الدراسة، فإنها ما زالت تشكل حجر الزاوية لأية علاقات اقتصادية وتجارية وفنية بين فلسطين ومحيطها العربي. كما وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٧م، وقد هدفت هذه الاتفاقية التي تضمنت في بعض جوانبها معاملة تفضيلية للسلع الفلسطينية إلى دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. ووقعت السلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً اتفاقية للتجارة الحرة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. إلا أن هذه الاتفاقيات لم تحقق –هي الأخرى– أهدافها بسبب عدم تجاوزها السقف الذي حدده برتوكول باريس الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية، علاوة على ذلك فإن هذه الاتفاقيات جاءت في إطار دعم عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل.

وفي إطار علاقات السلطة الوطنية الفلسطينية الاقتصادية الخارجية، يمكن إدراج المساعدات المالية والفنية الخارجية التي استعدت الدول المانحة المشاركة في مؤتمر واشنطن في أكتوبر ١٩٩٣م لتقديمها للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد بلغ عددها حوالي خمس وأربعين دولة ومؤسسة مالية عربية وأجنبية، وكان الهدف المعلن لهذه المساعدات هو إحداث التنمية الاقتصادية في فلسطين.

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات دقيقة حول المبالغ التي التزمت بها الدول المانحة وما صرف منها فعلاً، فإن جميع المصادر تشير إلى أنها تقدر بحوالي عشرة مليارات دولار، دفعت للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤م وحتى نهاية العام ٢٠٠٩م، علماً بأن جزءاً ليس يسيراً من هذا الدعم كان على شكل مساعدات فنية وتدريبية، كما أنها لم تعمل على دفع التنمية الاقتصادية الفلسطينية، إذ لم تستحوذ القطاعات الإنتاجية كقطاعي الصناعة والزراعة إلا على نسبة ضئيلة من المساعدات تقدر بحوالي ٤,٠٪ و ١,٤٪ على التوالي، وكان النصيب الأكبر منها للقطاع الاجتماعي حيث استحوذ على ما نسبته ٤٣٪ من إجمالي صرف المساعدات، كالديمقراطية وتأهيل المعوقين والبيئة والصحة وحقوق الإنسان وبناء المؤسسات والشؤون القانونية والشرطة والمرأة [٤] . كما أن قطاع البنية التحتية لم يستحوذ إلا على نسبة ضئيلة أيضاً من المساعدات على الرغم من أن البنية التحتية تشكل إحدى الأولويات الفلسطينية.

تجدر الإشارة إلى أن إطلاق برنامج مساعدات الدول المانحة، كان يهدف بصورة أساسية لدعم عملية السلام، واحتواء دوافع التوتر في المنطقة من خلال تحسين ظروف المعيشة للفلسطينيين، ولم يخطط لهذه المساعدات لأن تكون ضمن خطة تنموية شاملة.

في ضوء التحليل السابق يمكن القول إن جهود السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الحقبة ١٩٩٤م – ٢٠٠٨م للتنمية الاقتصادية اصطدمت بالعديد من المعوقات الخارجية والذاتية. فعلى صعيد المعوقات الخارجية، استمر الاحتلال في سياساته الرامية لإحباط أية محاولات للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال إجراءاته وتدابيره القمعية المتمثلة بعزل المحافظات والمناطق الفلسطينية عن بعضها بعضاً بوساطة الحواجز العسكرية، وسياسة الحصار والإغلاق، والتنصل من تنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليه.

وفي سياق المعوقات الخارجية، فإن المساعدات الدولية لم تقم بالدور المتوقع منها حيث تركزت في قطاعات ثانوية وغير ملحة. يضاف لهذه المعوقات أيضاً، عدم الاستفادة على النحو المطلوب من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ومذكرات التفاهم التي أبرمت بين السلطة الوطنية الفلسطينية والعالم الخارجي، الأمر الذي تمخض عنه عدم فتح آفاق جديدة أمام القطاع الخاص الفلسطيني.

أما المعوقات الذاتية فيمكن إيجازها بوجود نوع من القصور في أداء السلطة الوطنية الفلسطينية تمثل في عدم وضوح الرؤية الاقتصادية لديها مما انعكس على الخطط والأهداف والأولويات التنموية، كما أن عدم التنسيق الكافي والفعال بين مؤسسات القطاعين العام والخاص من ناحية، والتداخل والازدواجية في صلاحيات مؤسسات ووزارات القطاع العام ومسؤولياتها من ناحية أخرى أحدث شيئاً من عدم الثقة والإرباك في النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

وعلى الرغم من إنشاء العديد من الشركات والمشروعات الخاصة بمبادرات فلسطينية، فإن جملة المعوقات المشار إليها آنفاً وكثير غيرها أبقت على حالة الوهن والهشاشة التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني، وبقاء الجزء الأكبر من مؤسساته ومنشآته الإنتاجية والخدمية من صنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الطابع فردي، وقد حدا هذا الواقع بالعديد من الاقتصاديين والخبراء الفلسطينيين للاعتقاد أن ما يتناسب ويتلاءم مع الاقتصاد الفلسطيني في ظل القيود والمحددات المسيطرة، هو إنشاء المشاريع صغيرة الحجم التي تتسم بانخفاض التأثيرات عليها من جراء تلك القيود والمحددات [٥] .

الأهمية الاقتصادية لريادية الأعمال:

أسس ومفاهيم ريادية الأعمال:

قد يتصور بعضهم أن مفهوم الريادة، هو مفهوم حديث مرتبط بآخر المستجدات التكنولوجية، ولكن المتتبع لهذا الموضوع، يرى أن مصطلح الريادة تعود جذوره لبدايات الثورة الصناعية في دول أوروبا الغربية. ففي عام ١٧٧٦م كتب آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم: «**أنه ليس كرم الخباز وطيبته هي التي تدفعه لتوفير الخبز، بل دافعه واهتمامه الذاتيان هما اللذان يدفعانه لتوفير الخبز**»، ومن وجهة نظره فإن الرياديين هم سفراء الاقتصاد الذين حولوا الطلب إلى مردود فيه أرباح [٦].

كما تشير بعض الأدبيات الاقتصادية إلى أن مفهوم الريادة استخدم في مطلع القرن الثامن عشر، من قبل ريتشارد كانتلون للدلالة على الأنشطة الاقتصادية التي تنطوي على شيء من المخاطرة والمغامرة. فقد وصف التاجر الذي يشتري سلعاً بسعر معين ليبيعها في المستقبل، بأنه ريادي مغامر ومخاطر، لأنه لا يعرف الثمن الذي سيحصل عليه مقابل سلعه. وفي السياق نفسه وصف جون ستيوارت ميل عام ١٨٤٨م الريادة بأنها مثل تسجيل أية شركة خاصة، تشمل أصحاب آخذي المخاطر والأفراد الذين يأملون تحقيق الثراء من خلال إدارة أقل الموارد لتأسيس شركات أعمال جديدة [٧].

أما أستاذ الاقتصاد الصناعي الفرنسي جول باتيست ساي فقد أدخل مفهوم المنظم في النظرية الاقتصادية، ورأى أن الريادي هو الشخص الذي ينظم العملية الإنتاجية وعناصر الإنتاج، ولديه المقدرة الفائقة على الإدارة والتوجيه والإشراف، إذ إن هذه العناصر تمثل حجر الزاوية في العملية الإنتاجية.

على أن مفهوم الريادة في العهد الحديث، ولا سيما في القرن العشرين، اكتسب خصائص جديدة ومتنوعة مرتبطة بتعددية المشروعات الإنتاجية المرتبطة بالتطور الصناعي والتكنولوجي، فلم يعد هذا المفهوم قاصراً على المخاطرة والابتكار. ففي نظر هوزيلتر أن الريادي هو من يتمتع بروح الإدارة والقيادة، ويركز على الريادة في القطاع الصناعي الذي يمثل مزيجاً من تصنيع الأشياء وتسويقها دون التنبؤ بمدى قبولها لدى الآخرين، الأمر الذي يعني أن يبقى عنصر المخاطرة ملازماً لسلوك الريادي.

المزايا الاقتصادية لريادة الأعمال:

تؤدي الريادة في الأعمال دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية، ويمكن إيجاز هذا

الدور فيما يأتي:

♦ تحسين مستوى الإنتاجية، ويمكن أن يتحقق ذلك في المؤسسة الريادية من خلال رزمة من الإجراءات والسياسات في المؤسسة، كاستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والابتعاد عن القرارات المتسرعة وغير المدروسة، والاستغلال الأمثل للمعدات والماكنات والموارد المتاحة، ومتابعة التطورات العلمية والتكنولوجية، واستقطاب الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة، وترشيد النفقات الإنتاجية الثابتة والمتغيرة، وتطبيق أساليب الرقابة على الجودة، والقضاء على توقفات العمل واختناقاته وزمن الانتظار.

● استيعاب التكنولوجيا، تمتاز المؤسسات الريادية بقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والعالمية والالتزام بالمواصفات الدولية وزيادة القيمة المضافة، مما يمكن منتجات تلك المؤسسات من المنافسة في الأسواق العالمية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تلك المؤسسات تمتلك القدرة على الاستفادة من المراكز التكنولوجية، والحاضنات التكنولوجية الحديثة، وتطبيق تلك الخدمات التكنولوجية على الإنتاج. كما يميز تلك المؤسسات في هذا المجال دعم البحث والتطوير فيها واستقطاب المتخصصين.

● توفير فرص العمل الجديدة، إذ تمتاز المؤسسات الريادية بإيجاد فرص عمل جديدة، على الرغم من التطور التكنولوجي الذي أفضى للاستغناء عن كثير من الأيدي العاملة، وذلك من خلال التوسع المستمر لتلك المؤسسات.

● فتح الأسواق الجديدة، حيث تمتاز المؤسسات الريادية عن غيرها، بمعرفة السوق وفهم ما يجري فيه مما يقلل من المخاطرة، وكذلك النفاذ للأسواق المحلية والخارجية من خلال التنويع الإنتاجي. كما أن مشاركة المؤسسات الريادية، ولا سيما الإنتاجية منها في المعارض الدولية تُعدّ من أفضل سبل تسويق المنتجات وإبرام الصفقات التجارية.

التجارب الإقليمية والدولية في ريادية الأعمال الصغيرة والمتوسطة:

شهدت اقتصاديات الدول المختلفة التي تتمتع بالمناخات الملائمة والاستقرار، تجارب ونجاحات كبيرة في مجال الأعمال الريادية، وربما تكون بعض الدول العربية إحداها. وبغية الاستفادة من هذه التجارب، فإننا سنتناول تجربة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلةً بمؤسسة روّاد في إمارة الشارقة، والتجربة الهندية والتجربة التونسية.

تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة (٨) :

أنشئت مؤسسة روّاد بغرض تقديم الدعم والمساندة وتهيئة المناخ الملائم لإنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص التمويل المناسبة. وانسجاماً مع هذه

الأهداف تعمل المؤسسة على إنشاء نوعين من الحاضنات وتطويرها:

- الأول: حاضنات الأعمال للأنشطة التجارية والخدمية.
- الثاني: حاضنات الأعمال الصناعية.

وبهذا فإن مؤسسة روّاد تسعى لإتاحة الفرصة لرياديّ الأعمال في المجالات كافة لبدء مشروعاتهم الخاصة وتطويرها في بيئة تتسم بالتطوير، والتقنية العالية، وتوافر التسهيلات، والإجراءات الملائمة لتطوير تلك المشاريع وتحسينها.

تقدم مؤسسة روّاد خطة تدريبية سنوية تتضمن العديد من الموضوعات التي تلبي احتياجات روّاد الأعمال في إنشاء مشروعاتهم وإدارتها وتنميتها، وتقوم بتنفيذ البرامج من خلال مجموعة من الخبراء المتخصصين من ذوي الكفاءة والخبرة العملية، ولديهم الإلمام التام والدراية الكاملة بطبيعة عمل المشاريع الصغيرة وظروفها في دولة الإمارات. وفي سبيل نقل الخبرات والمهارات تتعاون مؤسسة روّاد مع العديد من الجهات الدولية المتخصصة في تطوير المشاريع الصغيرة، وتدريب روّاد الأعمال وتأهيلهم على أفضل المهارات الإدارية.

أهداف المؤسسة:

- ♦ دعم أعمال المنشآت الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها.
- ♦ تهيئة المناخ التحفيزي للمشاريع الريادية الفردية والجماعية، وتقديم النصح والإرشاد لأصحابها.
- ♦ توفير الدعم المالي والفني وتقديم خدمات تمويلية على أسس تنافسية.
- ♦ توفير الحوافز التشجيعية للمواطنين، وحثهم على دخول مجالات الاستثمار الاقتصادية كافة.
- ♦ العمل كحلقة اتصال بين القطاعين الحكومي والخاص، لإزالة العقبات التي تعترض تطوير المشاريع الريادية.
- ♦ تشجيع البحث والتطوير بإنشاء الصناديق الداعمة لعملية البحث العلمي والتطوير التقني في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ♦ المساهمة في رسم السياسة التنموية التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها.
- ♦ دراسة التجارب المحلية والدولية الناجحة في تنمية المشاريع الريادية، واختيار ما يتناسب مع طبيعة المنشآت في الإدارة وظروفها.

وفي إطار دعم مؤسسة روّاد للأعمال الريادية في إمارة الشارقة، فإنها تقوم بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة والخدمات بعد استيفائها الشروط المحددة على لائحة المؤسسة، لما تحمله هذه المشاريع من مزايا متنوعة تنسجم مع خطة التنمية الشاملة التي تنتهجها الإمارة لمواكبة المستجدات العالمية.

كما أن نشاط مؤسسة روّاد لا يقتصر على التمويل فقط، بل تعمل أيضا على تنظيم البرامج التدريبية التي تهدف إلى تنمية مهارات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقدراتهم في المجالات المالية والتسويقية والإدارية اللازمة لرفع كفاءة المشروع، وإكساب أصحاب المشروع المهارات والخبرات لاقتناص الفرص، وتجنب المخاطر الناتجة عن عملية المنافسة الشديدة.

أما على صعيد العلاقات الخارجية، فإن المؤسسة تعمل على تنظيم اللقاءات مع الشبكة العالمية للمشروعات الصغيرة، للاستفادة من الفعاليات ذات الصلة بتطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة من جانب، وربط المشروعات الصغيرة المتميزة في الإمارة بالمنتجين والموردين من جانب آخر، بغرض تطوير الأسواق المحلية، وتكوين شبكة من التعاون المحلي والدولي للاطلاع والحصول على التكنولوجيا المتطورة، وربطها مع الأسواق والمنتجين والموردين من شتى دول العالم.

التجربة الهندية (٩) :

تمثلت التجربة الهندية في دعم المبادرة والريادية وتعزيزها في المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة على الصعيد الإداري، بإنشاء المجلس الوطني للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة. ويقدم المجلس خدمة التسجيل والترخيص لهذه المنشآت من خلال فروعه في الأقاليم.

كما يقوم المجلس بدراسة العوامل المؤثرة على تطوير المنشآت آنفة الذكر، وإعادة النظر في سياسات الحكومة المركزية وبرامجها فيما يتعلق بالتسجيل والترخيص والسياسات والبرامج لهذه المنشآت، وتقديم التوصيات للحكومة المركزية.

أما على الصعيد المالي والفني، فقد تمثلت التجربة الهندية في جملة السياسات والإجراءات الآتية:

- إصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة في الهند رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٦م، وبموجبه تعمل الهيئات المختلفة في الهند على دعم المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة وتشجيعها.

♦ تأسيس بنك تنمية الصناعات الهندية (SIDBI) لتقديم الحوافز المالية والقروض لهذه المنشآت، إضافة إلى تعزيز قدرتها على الاقتراض من البنوك التجارية. كما وضعت الحكومة برنامجاً لضمان القروض بالنسبة للمنشآت الناشئة بنسبة ٧٥ – ٨٠٪ في حال ملكية النساء للمشروع. وفي إطار دعم الحكومة لهذه المنشآت تقوم الحكومة الهندية بالتخفيف من القواعد والشروط التمويلية التي تفرضها البنوك على قروض المنشآت الإنتاجية الصغيرة، لتوفير المعدات المستوردة والمحلية.

♦ تُعفى المنشآت من الضرائب المحلية، والضرائب المقررة على المشتريات من مستلزمات الإنتاج، والإعفاء من الضرائب للمنشآت التي يقل إنتاجها عن عشرة آلاف دولار أمريكي، وفي حدود ٥٠٪ من الإنتاج.

♦ أما في مجال القيود الكمية، فقد قامت الحكومة الهندية بإعداد قائمة شملت ١٨٠ سلعة صناعية عام ١٩٧٧م، بحيث اقتصر إنتاجها على المشروعات الصغيرة فقط، ثم اتسعت قائمة السلع المحظور إنتاجها على غير المشروعات الصغيرة، لتصل إلى ٥٠٠ سلعة في عام ١٩٧٨م، ثم إلى حوالي ٨٠٠ سلعة في عام ٢٠٠٢م. وتنتمي هذه السلع إلى مجموعة الصناعات الهندسية الخفيفة في المقام الأول، وتليها في الأهمية مجموعة الصناعات الكيماوية، ثم منتجات المطاط والمنتجات الخشبية والمنسوجات. كما أقامت الحكومة الهندية عدداً من المناطق الصناعية المزودة بالتسهيلات الأساسية في مختلف الأقاليم، منها مناطق عامة للأغراض الصناعية كافة، ومنها مناطق مخصصة لصناعات معينة مثل صناعات الأغذية، أو الصناعات الريفية في الأقاليم الأقل نمواً.

التجربة التونسية [١٠] :

تمثلت التجربة التونسية في ريادية الأعمال الصغيرة والمتوسطة في قيام وكالة تشجيع الاستثمار في تونس على تأسيس مكتب واحد (One- stop shop) لتقديم الخدمات الإدارية والقانونية للمشروعات الصغيرة. ويهدف هذا المكتب إلى تشجيع الشركات والأفراد على تأسيس مشروعاتهم بشكل رسمي ومنظم، بحيث تتم الإجراءات في غضون ٢٤ ساعة من تقديم الطلب.

وانسجاماً مع ذلك فقد قامت الحكومة التونسية بوضع إستراتيجية هادفة إلى تشجيع الريادية في المشروعات الصغيرة أو المتوسطة تمثلت بالسياسات الآتية:

♦ أولاً: القوانين الخاصة بتقديم الحوافز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ اهتم القانون ٧٦ لسنة ١٩٨١م، والخاص بإنشاء الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات

التقليدية، والمهن الصغرى لتمويل المنشآت في هذه القطاعات، بهدف النهوض بالعمل المستقل، والتشجيع على تأسيس المؤسسات الصغرى وتوسيعها. وعدا عن منح القروض لهذه المنشآت بفوائد بسيطة، فإن الصندوق يمنح المنتفع منحة استثمار تقدر بنسبة ٦٪ من تكلفة المشروع مبدئياً، وترتفع هذه النسبة إلى ٢١٪ للمناطق التي يراد تشجيع هذه المشروعات فيها.

- ثانياً: بموجب القانون ١٢٠ لسنة ١٩٩٣م، المتعلق بمنح الحوافز الاستثمارية للمنشآت العاملة، يمنح إعفاء بنسبة ٣٥٪ من الأرباح من ضريبة الدخل، وكذلك إعفاء بنسبة ٣٥٪ من الأرباح المعاد استثمارها، وإعفاؤها من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على المعدات المستوردة، وإعادة ضريبة القيمة المضافة (التي تشكل نسبة ١٢٪) في حالة شراء معدات محلية الصنع، إضافة إلى منح حوافز خاصة لكل قطاع على حدة. فمثلاً تعفى المشروعات التي تصدّر للخارج بنسبة ٥٠٪ من ضريبة الدخل على الأرباح.

- ثالثاً: تعمل الحكومة، ومن خلال القانون لسنة ٢٠٠٥م، على تشجيع المؤسسات الناشئة، والمبادرين من خلال تأسيس صناديق المساعدة على الإنشاء، واستغلال براءات الاختراع في بداية عملهم، واستكمال الدراسات الفنية والجدوى الاقتصادية للمنشآت، والوصول إلى مستوى مرضٍ من التطور التكنولوجي.

- رابعاً: تمنح الحكومة التونسية حوافز أخرى للمنشآت حديثة الإنشاء كالإعفاء من ضريبة الدخل على المنشآت خلال السنوات العشر الأولى من عمل المشروع، وإعفاء بنسبة ٥٠٪ من عشر السنوات الآتية.

- خامساً: أُسس البنك التونسي للتضامن عام ١٩٩٧م، وذلك بهدف توفير التمويل للأشخاص الذين لا تتوافر لديهم الموارد اللازمة لإنشاء المشروع الصغير، أو الضمانات الكافية للاقتراض من البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى. كما أُسس بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة عام ٢٠٠٥م، لتقديم القروض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة فقط.

في ضوء استعراض التجارب السابقة في مجال ريادية الأعمال الصغيرة والمتوسطة، فإننا نستنتج ضرورة توافر المناخ الملائم لإقامة الأعمال الريادية وتطويرها، وهذا يتمثل بمجموعة من السياسات الحكومية والتشريعات والقوانين وإقامة البنية التحتية الاقتصادية. أما من جانب القطاع الخاص، فينبغي عليه إيجاد المؤسسات المساندة والداعمة التمويلية منها والتسويقية والتدريبية اللازمة لتنمية مهارات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقدراتهم.

واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني:

كما ذكرنا في موضع سابق من هذه الدراسة، بأن الريادة تساهم بشكل كبير في تحقيق النهضة العلمية والتطور الاقتصادي في المجتمعات، حيث إن كثيراً من المشاريع والشركات العملاقة في العالم نشأت على أيدي رياديين مكنتهم قدرتهم الريادية على الاكتشاف والمبادرة في خلق تلك المشروعات العملاقة، وبالتالي فإن كثيراً من الدول والمجتمعات وجهت سياستها وتشريعاتها نحو دعم مفهوم الريادة وتعزيزه، وتشجيعه كسبيل مهم نحو النهضة العلمية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن العمل الريادي في فلسطين ما زال يعاني من كثير من الإشكالات المرتبطة بالجانب التشريعي كغياب التشريعات الخاصة بالريادية، وضعف التشريعات التعليمية والتربوية ذات العلاقة، وضعف الحوافز التشريعية المقدمة للعمل الريادي وغيابها أحياناً، وكذلك غياب بعض القوانين التي قد يرتكز عليها مفهوم الريادية وتقادمها، وعدم استكمال القوانين الاقتصادية التي تتيح للقطاع الخاص فرصة الشراكة في إدارة الشأن العام الاقتصادي، وعدم ملاءمة التشريعات المالية الفلسطينية لفكرة تمويل المشاريع الريادية الصغيرة، وعدم اهتمام بعض التشريعات ذات العلاقة بالعمل الريادي.

ومنها ما هو مرتبط بالسياسات المؤسساتية، كعدم ملاءمة المناهج الفلسطينية وأساليب التعليم لفكرة تشجيع العمل الريادي، وتعقيد الإجراءات الإدارية ذات العلاقة بالعمل الريادي، وغياب السياسات التشريعية المتعلقة بعمل مؤسسات التمويل الصغير، وعدم توجيه الأنظار بشكل جدي لتشجيع العمل الريادي في موازنات السلطة الوطنية الفلسطينية، وخطط التنمية التي اعتمدتها السلطة، وعدم إنشاء المؤسسات والمراكز الرسمية ذات العلاقة بتشجيع العمل الريادي، وغياب التوجيه والإرشاد المهني والخدمات المساندة(١١).

في ظل الوضع القائم، فإن حوالي خمسة وعشرين ألفاً من الذين يلتحقون بسوق العمل الفلسطيني سنوياً هم من فئة الشباب خريجي الجامعات والكليات والمعاهد المختلفة، وأن نسبة البطالة تصل إلى حوالي ٣٠٪ في أوساط الشباب الخريجين، هذا بالإضافة إلى العاطلين عن العمل من الفئات العمرية الأخرى.

لقد أظهرت الاستطلاعات التي أجريت على مائة من طلاب خمس جامعات فلسطينية من مختلف التخصصات العلمية والأدبية، أن معدل الطلبة الذين لم يسمعوا بمفهوم الريادية، بلغ حوالي ٣٣٪ في أغلب الجامعات، وأن نسبة الطلبة الذين لا يرغبون بإقامة مشاريع خاصة بهم، بلغت أكثر من ٥٠ ٪ في معظم الجامعات الفلسطينية. أما نسبة الطلبة الذين لا

يدركون أهمية الأعمال الريادية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فقد وصلت إلى حوالي ٥٠٪ أيضاً (١٢).

وفي الوقت الذي تعمل فيه معظم الدول المتقدمة، وكثير من الدول النامية على تشجيع مبادرات الأعمال الريادية الشبابية على مستوى الجامعات، وتقدم لها الدعم الكافي، ونظراً لأهمية هذه المبادرات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، فإن نظام التعليم التقليدي الحالي في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني لا زال غير قادر على استيعاب مفاهيم الأعمال الريادية في شكلها التطبيقي وتضمينها ضمن البرامج الدراسية المعتمدة، مما يعني عدم قدرة مؤسسات التعليم الجامعي على تعزيز ثقافة الأعمال الريادية في المجتمع الفلسطيني.

لذا فإنه في ظل ارتفاع مستوى الإقبال على التعليم العالي بين الشباب الفلسطيني، فإن مؤسسات التعليم العالي عليها أن تعمل على تطوير برامجها المنهجية وغير المنهجية لإكساب الخريجين المعرفة والمهارة اللازمة للقيام بمبادرات الأعمال بصرف النظر عن تخصصاتهم العلمية، كما ينبغي لهذه المؤسسات أن توفر البرامج الداعمة والمشجعة لهذه المبادرات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن مؤسسات التعليم العالي يجب أن توفر الحاضنات الملائمة للأفكار الريادية القابلة للتطبيق، وإلى خلق شبكة من التعاون مع مؤسسات الإقراض، ومؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات التنموية والداعمة الأخرى لخدمة الأفكار الريادية لدى الطلبة.

علاوة عما ورد، فإنه لا بد من ترسيخ مفهوم الريادة في قطاع الأعمال في أوساط النساء، وتشجيعهن على تنفيذ مشاريع ريادية، الأمر الذي سيسهم في الحد من البطالة المنتشرة في فلسطين، وتقوية مساهمة المرأة في المجال الاقتصادي، وهذا قد يتحقق من خلال التخطيط، وقيام البنوك ومؤسسات الإقراض بدور فاعل في تعزيز تنفيذ المبادرات الفردية وتنفيذها في أوساط القطاع النسوي أيضاً (١٣).

نظراً للظروف التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني، والتي أشرنا إليها في أكثر من موقع في هذه الدراسة، فإنه لا يمكننا الحديث عن أنشطة ريادية متعددة ومتنوعة في الاقتصاد الفلسطيني، إذ تنحصر هذه الأنشطة في إطار المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي ما زالت تعاني من كثير من المشاكل والمعوقات التي تختلف عن مشكلات مثيلاتها في الدول الأخرى نظراً للخصوصية الفلسطينية.

ومن أجل تسليط الضوء على أبرز المعوقات التي تعترض الأنشطة الريادية في فلسطين، ينبغي التوقف عند أهم مؤشرات عمل المنشآت الصغيرة الفلسطينية، والصعوبات

التي تعاني منها بهدف الإسهام في محاولة إيجاد بعض الحلول لها، وبالتالي توفير البيئة المناسبة للأنشطة والأعمال الريادية في الأراضي الفلسطينية.

على الرغم من عدم وجود مفهوم واضح للمنشآت الصغيرة في فلسطين، فإن ذلك لا يمثل عائقاً أمام تشخيص واقع المنشآت الصغيرة في فلسطين، والمشكلات التي تعاني منها. فوفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكما يتضح من بيانات الجدول (١) فإن عدد المنشآت الصناعية في فلسطين بلغ ١٤٨٤٩ منشأة عام ١٩٩٩م، عمل فيها آنذاك حوالي ٧٢٦٦٠ عاملاً من مختلف المهن، وبلغ إجمالي القيمة المضافة ٧٨٧,١ مليون دولار.

إلا أن عدد المؤسسات الصناعية في فلسطين، ووفقاً لبيانات المصدر نفسه أخذ بالتناقص، إذ بلغ عدد هذه المؤسسات في العام ٢٠٠٠م حوالي ١٤٥٠٩ مؤسسة، واستمر هذا العدد بالتذبذب إلى أن وصل إلى حوالي ١٤٥٣٩ مؤسسة عام ٢٠٠٨م. كما أن عدد المشتغلين في هذه المؤسسات خلال الفترة ١٩٩٥م – ٢٠٠٨م أخذ بالتناقص أيضاً، إذ بلغ عددهم عام ١٩٩٩م حوالي ٧٢٦٦٠ مشتغلا، وسجل في العام ٢٠٠٨م حوالي ٥٧٦٤١ مشتغلاً.

أما على صعيد التوزيع القطاعي للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، فإن البيانات الرسمية تشير إلى أن ما نسبته ١٦,٦٪من هذه المنشآت تعمل في مجال الصناعات الغذائية، وتشغل في معظمها أربعة عمال فأقل، الأمر الذي يدل على أن هذه الصناعة بظروفها الحالية تعد صناعة صغيرة.

أما صناعة منتجات المعادن فإنها تشكل ٢٣,٩٪ من مجموع منشآت الصناعة التحويلية، ويتسم هذا القطاع بأنه متناهي الصغر، إذ إن ما نسبته ٩٥,٣٪ من هذه المنشآت تشغل أربعة عمال فما دون. وتمثل صناعة الملابس أهمية كبيرة في الصناعة التحويلية، حيث بلغت نسبة المنشآت العاملة في هذا القطاع حوالي ١٢,٢٪، وبلغ عدد المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل حوالي ١٨٦٧ منشأة.

أما المنشآت العاملة في صناعة المعادن اللافلزية الأخرى، فقد شكلت حوالي ١١,٨٪ من إجمالي عدد منشآت الصناعة التحويلية. وبالنسبة لصناعة الأثاث فهي من أهم الصناعات الفلسطينية إذ تشكل ما نسبته ١٧,٥٪ من إجمالي منشآت الصناعة التحويلية في العام ٢٠٠٧م، وتعدّ أيضاً من الصناعات الصغيرة جداً حيث إن ما نسبته ٨٩٪ منها تستخدم أربعة عمال فما دون.

في ضوء البيانات المدرجة أعلاه، يلاحظ أن الأنشطة الصناعية الخمسة سابقة الذكر تُعدّ من الصناعات الفلسطينية الرئيسة، حيث شكلت من نسبة منشآتها ما يعادل ٨٢٪ و٧٨٪

من إجمالي عدد المنشآت العاملة في الصناعة التحويلية والقطاع الصناعي على التوالي، وتعطي تصوراً واضحاً عن تناهي صغر حجم منشآت القطاع الصناعي الفلسطيني.

من ناحية أخرى، فإنه وفقاً للمعايير والمفاهيم الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن المؤسسات الصناعية الفلسطينية تصنف على أنها صغيرة جداً وصغيرة ومتوسطة، وتبين أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يُعدّ اقتصاداً متناهي الصغر أو صغيراً، كما أن نسبة ضئيلة جداً من المنشآت تصنف على أنها منشآت متوسطة أو كبيرة، الأمر الذي يستدعي التوقف عند هذه الحقيقة لتشخيص واقع الاقتصاد الفلسطيني ومنشآته العاملة، ووضع السياسات والخطط الهادفة لتنمية تلك المنشآت وتطويرها لتوفير البيئة الملائمة للأنشطة الريادية في الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي تنميته وتطويره بشكل عام.

الجدول (١)

عدد المؤسسات والمشتغلين واهم المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ١٩٩٦م- ٢٠٠٨م

المؤشر	السنة												
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد المؤسسات	١١٣٠٦	١٤٤٣٨	١٤٤٧١	١٤٨٤٩	١٤٥٠٩	١٤٦٠٥	١٤١٧٩	١٣٦٩٣	١٢٦٩٠	١٢٢١١	١١٣٥١	١٤٥٠٨	١٤٥٣٩
عدد المنشآت	١١٣٠٦	١٤٥٦٦	١٤٥٢١	١٤٨٤٩	..	..	..	..	..	...	...		
عدد المشتغلين	٥٢٢٥٤	٦٦١١٣	٦٥٠٩٩	٧٢٦٦٠	٧٦٩١٨	٦٩٥٦٩	٦٥٥٢٦	٦٠١٨٥	٥٨٩٧٩	٥٨٢٤٢	٤٩٩٩٠	٦١٦٩٠	٥٩٦٤١
تعويضات العاملين	١٤٢٨١١,٥	١٨٤٥١٧	١٧٩٤٥٤,٥	٢٢٧٧٤٠,٣	٢٣٦٧٥٥,٨	١٧٧٠١٣,٥	١٣٧٩٦٧,٢	١٣٤٨٠٠,٥	١٦١١٨٤,٤	١٥٠٧٣٨,٦	١٣٨٢٨٢,٩	١٩١٤٦٣,٢	٢٠٥٢٠٨,٦
الإنتاج	١٠٦٩٥٧٤,١	١٣٩١٣٦٠,٩	١٢٨٥٩٩٦,٢	١٦١٣٧٣٦,٥	١٧٠٨٦٩٤,٣	١٢٧٠٣٤٥,٤	٩٧٦٩٠٠,٤	١٠٥٨٣٦٥,٣	١٤٦٠١٤٢,٣	١٤٥٧٢٣٦,١	١٤٧٤٣٦٤,٣	١٨٠٨٢٨١,٨	٢٠٥٦١٥٧,٠
الاستهلاك الوسيط	٦٢٠٤٢١,٤	٧٣٣٣٨٦,١	٦٩٠٤٢٣,٥	٨٢٦٥٩٤,٨	١٠١٠١٥٠,٥	٨١١٠٨٧,٨	٦٠٩٨٥٠,٣	٥٨١٣٦٨,٦	٨٠٧٥٤٠,٥	٨٦٩٤٠٧,٤	٨٠٧٧٦٣,٠	١٠٧٢٣٨٢,٦	١٠٨٧٨٢٠,٠

السنة													المؤشر
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	
٩٦٨٣٣٧,٨	٧٣٥٨٩٩,٢	٦٦٦٢٠١,٣	٦٠٥٨٢٨,٧	٦٥٢٦٠١,٨	٤٧٦٩٩١,٤	٣٦٧٠٥٠,١	٤٥٩٢٥٧,٦	٦٩٨٥٤٣,٨	٧٨٧١٤٢,٠	٥٩٥٥٧٢,٧	٦٥٧٩٧٤,٨	٤٤٩١٥٢,٧	إجمالي القيمة المضافة
٣٥٦٦٧,٩	٤٤٧٤٨,٦	٢٢٣٦٠,٧	١٨٠٤٨,٢	٣١٦٩٣,٣	٨٩٣٣,١	١٠٠١٦,٠	١٥٥٨٩,٥	٢٧٢٤٧,٣	٣٤٢٤١,٧	٢٣٠٢٩,٢	٤٥٤٩٧	٣٥٢٨٧,٣	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات التراكمية الصناعية ١٩٩٦م – ٢٠٠٨م، رام الله، فلسطين.

ومما يعزز هذه الحقيقة أن عدد المؤسسات الصناعية للعام ٢٠٠٧م التي تشغل من مشتغل واحد إلى أربعة مشتغلين بلغ ٨٣٣٢ مؤسسة في الضفة الغربية مما مجموعه ١٤٥٠٦ مؤسسات، في حين بلغ عدد المؤسسات التي تشغل العدد نفسه من المشتغلين في قطاع غزة حوالي ٢٨٩٦ مؤسسة، أي ما نسبته ١٩,٩٪، وبذلك فإن عدد المؤسسات التي تشغل من مشتغل واحد إلى أربعة مشتغلين في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً بلغ ١١٢٢٨ مؤسسة، أو ما نسبته ٧٧,٤٪ (انظر الجدول ٢) ، مما يعكس الأهمية النسبية الكبيرة لهذه المؤسسات من مجمل المنشآت الصناعية. أما بالنسبة لإجمالي عدد المشتغلين في هذه المؤسسات فقد بلغ حوالي ١٦٥٧٦ مشتغلاً في الضفة الغربية، في حين بلغ عدد المشتغلين في المؤسسات نفسها في قطاع غزة حوالي ٦١٨٠ مشتغلاً.

كذلك إذا ما نظرنا إلى مؤشر القيمة المضافة للمؤسسات التي تشغل من واحد إلى أربعة مشتغلين، فقد بلغت قيمتها ١٠٩,٢ مليون دولار في الضفة الغربية، في حين بلغت في قطاع غزة حوالي ١٥,٤ مليون دولار. أما بشأن التكوين الرأسمالي لهذا الصنف من المؤسسات فقد بلغت قيمته حوالي ١٣,٧ مليون دولار في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فكانت قيمته أقل بكثير، إذ بلغت ١٧٣ ألف دولار فقط، وهذا يشكل ما نسبته ٣١,١٪ من مجموع التكوين الرأسمالي لهذه المؤسسات في الأراضي الفلسطينية الذي بلغ حوالي ٤٤,٦ مليون دولار.

كما يتضح من بيانات الجدول نفسه، فإن حجم المبيعات المحلية والخارجية مجتمعة للمؤسسات التي يعمل فيها من مشتغل واحد إلى أربعة مشتغلين بلغ ١٨٦,٢ مليون دولار في العام ٢٠٠٧م، أما بشأن المؤشر نفسه لهذه المؤسسات في قطاع غزة، فقد بلغ ٣٠,٥

مليون دولار للمبيعات المحلية فقط مع انعدام المبيعات الخارجية بسبب الإغلاق الدائم للمنافذ الخارجية لقطاع غزة.

في ضوء التحليل السابق يمكننا القول إن المؤسسات التي تشغل من مشتغل واحد إلى أربعة مشتغلين يمكن تصنيفها على أنها منشآت صغيرة الحجم جداً، وأنها تشكل نسبة عالية من المؤسسات الصناعية الفلسطينية، ولكنها في الوقت ذاته تعاني من الضعف البنيوي الذي اتضح لنا من خلال الاستعراض أعلاه لأبرز مؤشرات أدائها، مع ضرورة التنويه إلى تردي وضع هذه المؤسسات في قطاع غزة، لأسباب تتعلق بالحصار المستمر المفروض على القطاع.

أما بالنسبة للفئة الثانية من هذه المؤسسات، فتأتي تلك التي تشغل من خمسة مشتغلين إلى تسعة مشتغلين، وهي تأتي في المرتبة الثانية من حيث مؤشرات الأداء الاقتصادية لها. وكما نلاحظ من خلال بيانات الجدول (٢) موضع التحليل، فإن الأهمية النسبية للفئات الأخرى من المؤسسات الصناعية الفلسطينية تأخذ بالانخفاض.

الجدول (٢)

بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعة الفلسطيني، والمنشآت العاملة فيه للعام ٢٠٠٧م (القيمة بالألف دولار الأمريكي)

المنطقة الجغرافية	فئات حجم العمالة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي	المبيعات	
								محلية	خارجية
الضفة الغربية	١ – ٤	٨,٣٣٢	١٦,٥٧٦	٢٨١,٩٢٥,٦	١٧٢,٦٣٠,١	١٠٩,٢٩٥,٩	١٣,٧٥٥,٩	١٧,٩٠٨٦,٤	٧,٠٨٤,٨
	٥ – ٩	١,٧٤٩	١١,٠٣٥	٢٨٥,٨٥٩,١	١٣٦,٤٩٠,٧	١٤٩,٣٦٨,٥	٥,٩٨٨	١٧٤,٧١٩,٥	٣٥,١١٧,٢
	١٠ – ١٩	٧٠٥	٩,٥٠٧	٢٨٩,٤٤٠,٨	١٧٥,٣٩٠,٢	١١٤,٠٥٠,٧	٩,٥٥٠,٩	١٧٩,٢١١,١	٣٧,٧٣٧,٧

المنطقة الجغرافية	فئات حجم العمالة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي	المبيعات	
								محلية	خارجية
الضفة الغربية	٢٠ – ٤٩	١٧٩	٥,٤٩٩	٣٣٢,٧٥٥,١	٢١٤,٥٣٧,٤	١١٨,٢١٧,٢	٣,٥٤٥,٦	١٨٩,٣٣٩	٥١,٤٦٤,٩
	٥٠ – ٩٩	٢٠	١,٤٧٩	٨٨,٣١٧,١	٦٥,٢٩٧,٧	٢٣,٠١٩,٣	٤٠٧,١	٤٦,٠٠٨,٤	١٥,٨١٤
	١٠٠	١٦	٣,٠٨٥	٢٧٩,٨٥٢,٢	١٤٧,٤٥٧,٢	١٣٢,٣٩٥,٢	١٠,٧٠٢,٩	١٧٩,٥٧٥,٤	٢٩,٧٤٢,٤
المجموع		١١,٠٠١	٤٧,١٨١	١,٥٥٨,١٤٩,٩	٩١١,٨٠٣,٣	٦٤٦,٣٤٦,٨	٤٣,٩٥٠,٤		
قطاع غزة	١ – ٤	٢,٨٩٦	٦,١٨٠	٤٦,٥٨٢,٤	٣١,١٧٦,٧	١٥,٤٠٦,١	١٧٣,٣	٣٠,٥٠٣,٧	٠
	٥ – ٩	٣٨٦	٢,٥٣٠	٣٣,٥٩٨,٩	٢٣,٦٩٩,٤	٩,٨٩٩,٣	٢٨٦,٢	١٩,١٥٣,٤	٠
	١٠ – ١٩	١٧٥	٢,٣١٥	٣٩,٠٣٠	٣١,٢٦٩,٨	٧,٧٦٠,٢	١١	٢٥,٨٣٢,٦	٠
	٢٠ – ٤٩	٣٧	١,١٥٢	٣٣,٨٨٢,٦	٢٦,٥٥٤,٧	٧,٤٢٧,٥	٢٢٦,٨	١٢,١٨٨,٢	٢٦٦,٣
	٥٠ – ٩٩	٦	٣٩٩	٤,٦١٢,٥	٣,٢٤٠,٩	١,٣٧١,٦	٢٢,٩	٣,٥٣٨,٩	٠

المنطقة الجغرافية	فئات حجم العمالة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي	المبيعات	
								محلية	خارجية
قطاع غزة	١٠٠	٥	١,٣٠٣	٨٤,٠٤٧,٦	٤٢,٣٧٠,١	٤١,٦٧٧,٥	٠	٣,٨٢٩,٣	٠
المجموع		٣,٥٠٥	١٣,٨٧٩	٢٤١,٧٥٤	١٥٨,٣١١,٦	٨٣,٥٤٢,٢	٧٢٠,٢		
الأراضي الفلسطينية	١ – ٤	١١,٢٢٨	٢٢,٧٥٦	٣٢٨,٥٠٨	٢٠٣,٨٠٦,٨	١٢٤,٧٠٢	١٣,٩٢٩,٢	٢٠٩,٥٩٠,١	٧,٠٨٤,٨
	٥ – ١٩	٣,٠١٥	٢٥,٣٨٧	٦٤٧,٩٢٨,٨	٣٦٦,٨٥٠,١	٢٨١,٠٧٨,٧	١٥,٨٣٦,١	٣٩٨,٩١٦,٦	٧٢,٨٥٤,٩
	+٢٠	٢٦٣	١٢,٩١٧	٨٢٣,٤٦٧,١	٤٩٩,٤٥٨	٣٢٤,١٠٨,٣	١٤,٩٠٥,٣	٤٧٩,٣٤٣٤	٩٧,٢٨٧,٦
المجموع		١٤,٥٠٦	٦١,٦٩٠	١,٧٩٩,٩٠٣,٩	١,٠٧٠,١١٤,٩	٧٢٩,٨٨٩	٤٤,٦٧٠,٦	١,٠٤٢,٩٨٦	١٧٧,٢٧٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧م – بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين.

المعوقات التي تعاني منها ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في فلسطين:

كما نلاحظ من خلال التحليل السابق، وكذلك من خلال استعراض بعض التجارب الدولية، فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية خاصة، والاقتصادية عامة، قد تمثل مشاريع ريادية محتملة في حال توافر المناخ الملائم لنموها، إذ إنها ووفقاً للحالة

الفلسطينية، ما زالت تعاني من كثير من المشكلات والصعوبات التي يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

◄ **أولاً: المعوقات المتعلقة بالسياسات الإسرائيلية**

إن الانخفاض والتذبذب الملحوظ الذي طرأ على عدد المنشآت الصناعية بعد العام ١٩٩٩م، أي خلال الفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠٠٨م يعزى للسياسات والإجراءات الإسرائيلية التي طالت كثيراً من المنشآت الصناعية الفلسطينية بالتدمير والإغلاق خلال انتفاضة الأقصى التي استمرت حوالي خمس سنوات (٢٠٠٠م – ٢٠٠٥م) ، الأمر الذي ترتب عليه عزوف كثير من الاستثمارات في القطاع الصناعي الفلسطيني بمجمله.

◄ **ثانياً: المعوقات في مجال الإدارة**

يعاني قطاع الصناعات الصغيرة في فلسطين من مشاكل إدارية تتمثل في انتقال ملكية المنشأة بشكل وراثي، وبالتالي افتقار كثير من أصحاب هذه المنشآت للقدرات الإدارية في مجال اتخاذ القرارات المناسبة، وتحمل المخاطر وانقسام كثير من هذه المنشآت من الجيل الثاني.

◄ **ثالثاً: معوقات الحصول على التكنولوجيا**

إن الحصول على التكنولوجيا الحديثة يُعدّ مشكلة ماثلة ليس أمام الصناعات الصغيرة فحسب، بل لدى القطاع الصناعي الفلسطيني برمته. حيث ما زالت المؤسسات الصناعية الفلسطينية تستخدم آلات قديمة بسبب العراقيل التي يضعها الاحتلال أمام استيراد الآلات الحديثة، هذا بالإضافة لعدم الرغبة لدى بعض الصناعيين الفلسطينيين بتجديد الأجهزة والآلات المستخدمة في منشآتهم، الأمر الذي يعني ضعف فرص الريادة لدى هذه المنشآت وإمكاناتها.

◄ **رابعاً: معوقات ضعف البنية التحتية**

فقد عانت المنشآت الصناعية الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة من تدني خدمات البنية التحتية أو عدم توافرها، شأنها في ذلك شأن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني كافة، ولا سيما خدمات الكهرباء والمياه والهاتف وشبكات الصرف الصحي وطرق المواصلات، الأمر الذي شكل عائقاً إضافياً أمام نموها وتطورها.

◄ **خامساً: معوقات الحصول على المواد الخام**

تُعدّ مشكلات الحصول على المواد الخام بالنسبة للصناعات الصغيرة الفلسطينية من أبرز المشكلات التي واجهتها وما زالت. فغالبية تلك المؤسسات تحصل على المواد الخام

الضرورية من إسرائيل وبأسعار مرتفعة، وما يترتب على ذلك من ارتفاع كلفة المنتج لهذه المؤسسات وإضعاف قدرته التنافسية. أما بالنسبة للمؤسسات التي تحصل على مستلزمات إنتاجها من الخارج ومن خلال إسرائيل، فهي بدورها تعاني من كل ما يترتب على إجراءات الاستيراد من الخارج من معوقات.

◄ **سادساً: المعوقات في مجال التسويق** (١٤)

وتتمثل في عدم قدرة كثير من الصناعات الفلسطينية الصغيرة من النفاذ للأسواق الخارجية بسبب ما كانت تقوم عليه كثير من الصناعات الفلسطينية من العمل على أساس التعاقد من الباطن، إذ إن حوالي ٥١٪ من منشآت الأعمال في شمال الضفة الغربية واجهت صعوبات في مجال التسويق.

◄ **سابعاً: المعوقات في مجال التمويل** (١٥)

يُعدّ النقص في التمويل من أبرز العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والريادية في فلسطين، **إذ تشير بعض الدراسات بهذا الصدد إلى مجموعة من التحديات والصعوبات التي تواجه تمويل تلك المشاريع، وهي على النحو الآتي:**

- محدودية مصادر التمويل المتوافرة لهذه المشاريع.

- قلة الاهتمام بتمويل المشاريع الجديدة والريادية، والتركيز عند منح القروض من قبل مؤسسات التمويل على المشاريع القائمة والناجحة.

- حجم المخاطرة في تمويل هذه المشاريع مرتفع بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في فلسطين.

- ارتفاع كلفة التمويل، وعدم وجود دعم حكومي أو أجنبي مباشر للمشاريع الريادية والصغيرة.

كما تشير تلك الدراسات إلى أن البنوك التجارية لم تول اهتماماً كافياً لتمويل المشاريع الصغيرة والريادية، وعملت مجموعة محدودة من هذه البنوك كالبنك العربي، وبنك القاهرة- عمان، وبنك الإسكان، وبنك الأردن، وبنك الرفاه مع المشاريع الريادية والصغيرة، ولكنها في الوقت نفسه ركزت على المشاريع القائمة والناجحة، مع الإشارة إلى أن بنك الرفاه ركز على تمويل المشاريع الصغيرة وبعض المشاريع الريفية، ولكن حجم التمويل الذي قدمه هذا البنك أيضاً لم يكن كافياً، إذ لم يتجاوز عدد القروض التي قدمها ٧٠٠٠ قرض صغير فقط خلال السنوات الثلاث الأخيرة. أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فقد لعبت دوراً أكبر في تمويل المشاريع الصغيرة من خلال دائرة تطوير الأعمال، التي يتبع لها برنامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من جانب آخر فإن مؤسسات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر، وعددها ١٣ مؤسسة شكلت فيما بينها الشبكة الفلسطينية للإقراض، حيث عملت من خلال أموال الدعم على تقديم أكثر من ٢٥٣٠٠٠ قرض للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر بمبلغ قدره حوالي ٣٢٨ مليون دولار خلال الاثني عشر عاماً السابقة، أي منذ تأسيس هذه الشبكة.

وعلى الرغم من الدور الجيد الذي لعبته مؤسسات التمويل آنفة الذكر في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في فلسطين، **فإن هناك مجموعة من التحديات ما زالت تواجه هذه المؤسسات، من أهمها:**

- حجم القروض المقدمة من هذه المؤسسات لا يشكل أكثر من ٥٠٪ من حجم الطلب على القروض المطلوبة منها.
- إن ما نسبته ٨٠٪ من المشاريع الممولة هي مشاريع قائمة أثبتت نجاحها، وأن ٢٠٪ فقط هي مشاريع جديدة أو ريادية.
- تكلفة الإقراض عالية نوعاً ما، تصل إلى ٢٪ شهرياً بطريقة القسط الثابت، وفي بعض الحالات تُدفع عمولة على القرض لتغطية بعض المصاريف.
- صعوبة وصولها إلى المناطق الريفية التي تحتاج إلى تطوير.
- إن نسبة ٣٢٪ من القروض المقدمة هي لمشاريع استهلاكية أو مشاريع إسكان، وليست مشاريع إنتاجية.
- عدم وجود تنسيق كامل بين هذه المؤسسات في مجال تقديم القروض.

◄ **ثامناً: معوقات نقص المؤسسات الداعمة والمساندة**

أما بالنسبة للمؤسسات الداعمة والمساندة، فمع وجود بعض المؤسسات التي تعنى بالصناعات الصغيرة والمتوسطة كجزء من المنشآت الاقتصادية الفلسطينية بصفة عامة كالغرف التجارية والصناعية والاتحادات الصناعية، إلا أنها لا تزال تعاني من نقص حاد لمؤسسات التسويق وجمعيات التصدير، ومؤسسات الترويج، والمعارض التجارية، ومؤسسات التمويل، ومراكز التدريب والتطوير.

بناءً على ما تقدم يمكننا القول إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية ما زالت تعاني من مشكلات كثيرة، وهي تلك المشكلات التي تجاوزتها تلك المنشآت في البلدان التي تتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي. ومما يعزز استنتاجنا هذا، هو ما توصلت إليه بعض الدراسات الفلسطينية بشأن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، والتي أظهرت عدم وجود دوافع ريادية لإنشاء المشاريع الصغيرة، وإن دوافع إقامتها تكمن

في محاولة إيجاد فرص العمل، والحفاظ على عمل الأسرة الفلسطينية واستمراريتها، كما أن العوامل الاقتصادية المتمثلة في العوز، والحاجة من أبرز أسباب قيام مثل هذه المنشآت، إضافة إلى أسباب اجتماعية في أوساط النساء تتمثل في الرغبة بالعمل، وعدم البقاء في المنزل (١٦) .

سبل دعم وتطوير ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية:

انطلاقاً مما تقدم من معطيات عن واقع قطاع الصناعات الصغيرة في فلسطين، فإننا نرى أنها تعاني من مشكلات ومعوقات أكثر مما تتمتع به من مزايا. لذا فإنه لا بد من وضع البرامج لدعم الصناعات الصغيرة وتطويرها على اعتبار أنها تشكل الغالبية العظمى من المنشآت الصناعية في فلسطين.

ومن أهم البرامج المتوافرة لدعم قطاع الصناعات الصغيرة، والتي لا بد من تطوير آلية عملها هي:

♦ **المؤسسات الأهلية**: يعمل في فلسطين العديد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي تُعدّ ذات أهمية بالغة في دعم الصناعات الصغيرة وتطويرها لما تقدمه من خدمات في كثير من المجالات كالاستشارات القانونية، والدراسات والأبحاث والتسويق والاستشارات الإدارية والفنية، وغير ذلك من خدمات، ومن أهم هذه المؤسسات: مركز استشارات التنمية، ومركز تنمية الموارد، ومركز معاً التنموي، ومؤسسة ترويج التجارة الفلسطينية، ومركز الاتحاد الأوروبي لتنمية المشاريع الخاصة، ومركز المتحدون للاستشارات الاقتصادية، ومؤسسة مسار للدراسات والأبحاث الاقتصادية وغيرها. ولتفعيل دور المؤسسات الأهلية في دعم المشاريع الريادية هناك ضرورة بأن تقوم السلطة بالتنسيق مع هذه المؤسسات، وأن تتكامل الجهود فيما بينها للغرض ذاته.

♦ **مراكز التدريب والتعليم المهني**: يوجد في فلسطين كثير من معاهد ومراكز ومدارس التدريب والتعليم المهني، إذ يقدر عددها بحوالي ٤٥ معهداً ومركزاً ومدرسة منتشرة في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من الجهد الكبير لهذه المؤسسات، وما تقوم به من دورات تعليمية وتدريبية مهنية، وذلك كما يتضح من الجدول (٣) ، فإن التعليم والتدريب المهني ما زال قاصراً عن تحقيق الأهداف المنوطة به، بالمقارنة مع التعليم والتدريب المهني في بعض الدول المجاورة. فالتعليم والتدريب المهني في فلسطين أقل تنوعاً، كما أن أغلب المهن التي تعمل في مؤسسات التعليم والتدريب المهني الفلسطينية هي

مهن خدماتية، مثل الكهرباء العامة، وميكانيكا السيارات، والحدادة واللحام والتمديدات الصحية. وعلى الرغم من أهمية هذه المهن، فإنه لا تُعلِّم مهن أخرى مهمة للتطور الصناعي مثل الإلكترونيات، والميكانيكا الدقيقة، وصناعة الأدوات، وتصميم الآلات الصناعية وغيرها.

الجدول (٣)

البرامج التدريبية التي تقدمها مؤسسات التدريب المهني في الأراضي الفلسطينية

مراكز التدريب التابعة لوزارة العمل	المدارس الصناعية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي	مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية	مراكز التدريب المهني التابعة لوكالة الغوث
الحدادة والألمنيوم	الحدادة والألمنيوم	الحدادة والألمنيوم	حدادة ولحام
الأدوات الصحية	الأدوات الصحية	الخياطة	التمديدات الصحية
الخراطة والتسوية	الخراطة والتسوية	التصوير	خراطة ولحام وألمنيوم
التكييف والتبريد	التكييف والتبريد	السكرتاريا	التكييف والتبريد
الراديو والتلفزيون	الراديو والتلفزيون	النجارة	صيانة الراديو والتلفزيون
الكهرباء العامة	الكهرباء العامة	التجميل	الكهرباء العامة
صيانة الأجهزة المكتبية	صيانة الأجهزة المكتبية	التنجيد والديكور	صيانة أجهزة مكتبية
ميكانيك السيارات	ميكانيك السيارات	دهان وتجليس السيارات	ميكانيكا السيارات
كهرباء السيارات	كهرباء السيارات	خياطة للرجال	كهرباء السيارات
تجليس ودهان السيارات	تجليس ودهان السيارات		تجليس ودهان السيارات
النجارة	النجارة		النجارة وصناعة الأثاث
السكرتاريا واستخدام الحاسوب	المساحة والبناء		البناء والتشييد
التجميل وتصفيف الشعر	الإلكترونيات الصناعية		ميكانيكا ديزل
الخياطة وتصميم الأزياء	صيانة أجهزة الحاسوب		صيانة الحاسوب وتمديد الشبكات
الرسم المعماري	تكنولوجيا الاتصالات		الصيانة الميكانيكية
البلاط	اللحام وتشكيل المعادن		بناء وطوبار
	التنجيد الفني والديكور		ميكانيكا سيارات
	الفندقة		أدوات صحية وتدفئة
	التجميل		ألمنيوم
	تصنيع الملابس		صيانة الراديو والتلفزيون

مراكز التدريب التابعة لوزارة العمل	المدارس الصناعية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي	مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية	مراكز التدريب المهني التابعة لوكالة الغوث
	الإنتاج النباتي: دراسة البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية واختيارها		صيانة آلات مكتبية
	الإنتاج الحيواني: تربية ورعاية الحيوانات الزراعية مثل البقر والغنم والمعز والدواجن والجمال والخيول والإشراف على تغذيتها والعناية بها		صيانة آلات منزلية

المصدر: سلامة، سامر، ٢٠٠٩م. التدريب المهني واقع وطموحات، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني الثاني للتعليم والتدريب المهني والتقني، كلية هشام حجاوي التكنولوجية. جامعة النجاح– نابلس.

♦ **مؤسسات التمويل والإقراض**: ومن أهمها صندوق التنمية الفلسطيني، وبنك الاستثمار الأوروبي، وشركات استثمار المجموعة الأوروبية وغيرها. هذا ومن الجدير بالإشارة إلى أن قسماً من هذه المؤسسات يعمل بصورة مباشرة من أجل تمويل المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم وإقراض أصحابها، ومنها ما يقدم القروض لهذه المشروعات من خلال خطوط ائتمان عن طريق البنوك العربية بوصفها المقرض للشركات الفلسطينية. وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات، فإن نشاطها يتسم بعدم ترافق الإقراض مع الدعم الفني والإداري، وعدم تفرغ عدد كاف من العاملين لمتابعة البرامج الإقراضية، وتمركز المستفيدين في مناطق معينة.

♦ **حاضنات الأعمال التكنولوجية**: ظهرت حاضنات الأعمال منذ خمسين عاماً، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويصل عددها اليوم إلى أكثر من ثلاثة آلاف حاضنة في دول العالم، وهي في معظمها كيانات غير ربحية، والعديد منها يعمل بالاتصال مع الجامعات [١٧].

تؤدي حاضنات الأعمال التكنولوجية دوراً فعالاً في دعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة وانطلاقتها، وهي تختص بدعم المؤسسات التكنولوجية الصغيرة ومساندتها، لأنها تكون بحاجة لدعم خاص في الميدان الفني والتكنولوجي، وذلك بسبب محدودية الموارد البشرية والفنية، وتحتاج من حين لآخر إلى الاستشارات الفنية، وبالتالي يكون دور الحاضنة المساعدة في توفير هذه الاحتياجات الفنية، كما أن الحاضنات تقدم رزمة متكاملة من الخدمات مثل: أماكن للإنتاج والخدمات الإدارية، المعلومات حول كيفية التسجيل لدى الدوائر الحكومية، والاستشارات في المجالات الفنية والتقنية والتمويل والإقراض والترويج

والتسويق [١٨] . هذا ومن الضروري أن نشير، إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية وضعت الخطط لإقامة حاضنات مشاريع الأعمال الصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بإعداد الدراسات من أجل إقامة إحدى الحاضنات في جامعة النجاح الوطنية بمدينة نابلس، وإقامة حاضنة أخرى في قطاع غزة، وهناك مقترح لإقامة حاضنة ثالثة في معهد خضوري بمحافظة طولكرم.

♦ **المدن الصناعية والمجمعات الصناعية في حدود البلديات**: تبلورت مفاهيم المدن الصناعية في عقد السبعينيات، وقد قطعت دول كثيرة شوطاً كبيراً في هذا المجال، وهي مشاريع أكبر كثيراً في الحجم والقصد التنموي من الحاضنات، فالمدن الصناعية تتضمن إفراز مساحات كبيرة من الأرض، وإعدادها بمختلف البنى التحتية الضرورية لإقامة صناعات متعددة ومختلفة الأحجام والاختصاصات. والفكرة الأساسية من المدن الصناعية هي تجميع الصناعات في منطقة واحدة لتسهيل خدماتها، ولتساعد في تعاونها وتبادل التسهيلات والمنفعة، كما أن بعض المدن الصناعية تقام في «مناطق حرة» بهدف استقطاب الاستثمارات والصناعات الخارجية.

أما على الصعيد الفلسطيني، وفي مجال إقامة المدن الصناعية، فقد عكفت السلطة الوطنية الفلسطينية فور قيامها على وضع الخطط من أجل إقامة تسعة مدن صناعية، وذلك لما لها من أهمية بالغة في النهوض بالقطاع الصناعي الفلسطيني. في الوقت الحالي يمكننا الحديث عن الجانب التنظيمي للمناطق الصناعية، حيث صودق على قانون هيئة المدن والمناطق الحرة الصناعية، كما شكلت هيئة المدن والمناطق الحرة الصناعية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. أما من الناحية الفنية، فإن نسبة كبيرة من الأعمال قد انتهي منها في منطقة المنطار الصناعية في مدينة غزة، حيث زودت المنطقة بمعظم مرافق البنية التحتية، وأقيمت عشرات المصانع فيها، إلا أنها توقفت عن العمل منذ سنوات عدة لأسباب تتعلق بممارسات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بالمنطقتين الصناعيتين في كل من مدينة جنين ونابلس فقد أعدت دراسات الجدوى لهاتين المنطقتين. إلا أن تعثر المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي قد أدى إلى توقف مؤقت عن الاستمرارية في إقامة هذه المناطق.

أما بشأن المجمعات الصناعية في حدود البلديات، فإن هذه البرامج تهدف إلى تخطيط المجمعات وإنشائها في مواقع بعيدة عن الأماكن السكنية لما لها من تأثيرات سلبية كالتلوث البيئي والضوضاء وغيرها، كما يهدف البرنامج إلى تجميع الصناعات الصغيرة والورش في مواقع مزودة بالبنى التحتية والخدمات الضرورية لذلك [١٩] .

♦ الاتحادات الصناعية: من أهم البرامج التي عملت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل دعم ليس فقط الصناعات الصغيرة، بل القطاع الصناعي بمختلف منشآته هو تشكيل الاتحادات الصناعية، باعتبارها الأطر التنظيمية التي من خلالها يمكن التعرف على المعوقات والمشكلات التي تعاني منها الصناعات الفلسطينية. ومن خلال هذه الاتحادات أيضاً يمكن التعرف على تصورات كثير من الصناعيين عند التحضير لإبرام أية اتفاقيات تعاون بين السلطة الوطنية الفلسطينية وهذه الدولة أو تلك. ونشير إلى أنه حتى الآن شكِّل ١٢ اتحاداً تشمل غالبية الصناعات والصناعيين أيضاً (٢٠).

♦ نظام المواصفات والمقاييس: يُعدّ اعتماد نظام وطني للمواصفات والمقاييس من أكثر الإنجازات أهمية في عملية دعم الصناعات الفلسطينية فيما لو تحقق بصورة متكاملة، وذلك لمواكبة هذا النظام للتطور العلمي في شتى المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية والخدماتية... إلخ. كما أن نظام المواصفات والمقاييس الوطني يعمل على ضبط المنتجات المصنعة والمستوردة والمتداولة في السوق الفلسطيني ومطابقتها للمواصفات المعتمدة من خلال أنظمة الجودة لحماية المستهلك. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أنه أُسست مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في العام ١٩٩٤م، ومن أبرز صلاحياتها، إعداد المواصفات الفلسطينية للمنتجات والمواد المتداولة واعتمادها ونشرها، وكذلك إعداد نظم إدارة الجودة واعتمادها ومراجعتها وإصدارها ومراقبة تطبيقها. وقد أُعتمدت حتى الآن ثلاثة نظم للجودة الفلسطينية: شهادة الجودة، وشهادة الإشراف، وشهادة المطابقة، وفق النظم العالمية المتبعة في هذا المجال. كذلك لا بد من الإشارة إلى أنه أُعتمد تم حتى الآن ٥٥٠ مواصفة فلسطينية، وأن حوالي ١٢ مصنعاً قد حصل على شهادة ISO 9000.

♦ الاتفاقيات الدولية في المجالات الاقتصادية بين السلطة والدول الأخرى: شرعت السلطة بعيد قيامها بإبرام العديد من اتفاقيات التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية وغيرها، **ويمكن تصنيف هذه الاتفاقيات إلى نوعين**:

- النوع الأول: الاتفاقيات على المستوى الإقليمي، فهناك اتفاقيات التجارة الحرة مع الأردن، وكذلك الاتفاق الاقتصادي والفني مع جمهورية مصر العربية.

- النوع الثاني: وهو الاتفاقيات على المستوى الدولي، فهناك اتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاق التجارة الحرة مع دول رابطة الافتا، والاتفاقية بين السلطة والولايات المتحدة للتجارة الحرة، والاتفاقية الفلسطينية التركية وغيرها.

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقيات لم يتمخض عنها أثر إيجابي كبير بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني عامة، والقطاع الصناعي بشكل خاص بسبب التدفق الهائل للسلع

والمنتجات الصناعية التي تدخل الأسواق الفلسطينية، وتهدد الصناعات الوطنية، فإنها أيضاً تحتوي على كثير من الامتيازات التفضيلية كالإعفاءات الضريبية والجمركية بالنسبة للمنتجات الفلسطينية، وهذه الاتفاقيات تعمل على تشجيع الاستيراد والتصدير، وبالتالي فتح الأسواق الجديدة أمام السلع الفلسطينية، الأمر الذي سيؤدي إلى تحفيز القطاع الصناعي الفلسطيني على تحسين قدراته التنافسية وجودة منتجاته، وهذا ما يُعدّ من أهم حلقات دعم الصناعات الفلسطينية عامة وتطويرها.

خاتمة:

ما زالت المشروعات الريادية في الأراضي الفلسطينية تعاني من العديد من المشكلات والمعوقات التي تعترض نموها وتطورها، كمحدودية رأس المال المستثمر، وارتفاع التكاليف الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية، واعتماد تلك المشروعات على التمويل الذاتي المحدود، وصعوبة حصولها على قروض ميسرة من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

ومن أبرز المعوقات التي تعترض المشاريع الريادية الفلسطينية عدم تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة، واعتمادها على الخبرات العائلية الموروثة، واستخدام الأيدي العاملة غير المدربة والمؤهلة، والأساليب التكنولوجية القديمة، مما ينعكس على مستويات الطاقة الإنتاجية للمشروعات المحلية، وعدم تحقيق أية وفورات اقتصادية، وبالتالي رفع تكاليف منتجاتها.

ومما يفاقم حالة المشروعات الريادية الفلسطينية أيضاً، تعرض منتجات هذه المشروعات للمنافسة الشديدة من قبل السلع الإسرائيلية، والسلع الأجنبية الرخيصة التي تغرق السوق الفلسطيني، والتي تعرض للمستهلك الفلسطيني بأقل من سعر تكلفة المنتج المحلي.

وأخيراً، فإن تردي الظروف السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية لا يؤدي إلى غياب الخطط الاقتصادية الواضحة فحسب، بل يعمل على إضعاف الرؤية المستقبلية لدى أصحاب المشروعات الريادية، وانسداد الآفاق أمام تلك المشروعات.

لذا، وبناء على التشخيص السابق، فإن الدراسة ترى ضرورة تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات التي من شأنها تحسين أداء المشروعات الريادية لخدمة الاقتصاد الفلسطيني وتفعيلها، ويتمثل ذلك في توفير الخدمات الاستشارية وتقديمها في مجال الفرص الاستثمارية، ودراسات الجدوى الاقتصادية لرفع المستويات الإنتاجية، وتقديم

خدمات التدريب العالية للعاملين في تلك المشروعات، كذلك لا بد من مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى مصادر التمويل المتوافرة في الأراضي الفلسطينية كالبنوك ومؤسسات الإقراض الخاصة.

من ناحية أخرى، ينبغي على الصعيد الرسمي توفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لعمل المشروعات الريادية، وإيجاد البيئة القانونية والتشريعية الملائمة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونشر ثقافة الريادة في المجتمع الفلسطيني من خلال مؤسسات التعليم العالي لتشجيع الأفكار الريادية الممكنة.

ليس هذا فحسب، بل ينبغي زيادة الدور الحكومي وتفعيله في دعم المشروعات الصغيرة وتنميتها من خلال إنشاء جهة حكومية متخصصة للتعامل مع هذه المشروعات، وكذلك ضرورة مراجعة وتقويم السياسات الاقتصادية المتبعة بما فيها الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مما يخدم مصلحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحمايتها وتطويرها.

الهوامش:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للأعوام ٢٠٠٤– ٢٠٠٨، حول التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت.

٢. ملفات الدوائر المختصة في وزارة الاقتصاد الوطني.

٣. نفس المصدر السابق.

٤. وزارة التخطيط الفلسطينية، دائرة تنسيق المساعدات.

٥. ملخصات وأوراق العمل وحلقات نقاش المؤتمر السنوي لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس». أربعون عاماً من الاحتلال... أربعون عاماً من التنمية، ٤ – ٥ كانون الأول ٢٠٠٧.

٦. .www. alriyadi. net/about_us. shtm

٧. نفس المصدر السابق.

٨. الموقع الإلكتروني لمؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية/ رّواد
http: //www. ruwad. ae/goals. php.

٩. Abraham, George (2002) . SME Development in Asean: a Perspective of Aseancci. Global Summit on SMEs. New Delhi, India

١٠. حامد، مهند، وأبو هنطش، إبراهيم، وآخرون. تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، دروس لفلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس». رام الله – فلسطين ٢٠٠٩.

١١. البرغوثي، بلال، السياسات التشريعية ومدى تشجيع مفهوم الريادية في فلسطين، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الريادية الأول في فلسطين الذي نظمته جمعية روّاد الشباب في مدينة رام الله بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٩.

١٢. م. شريعة، محمد، ريادية الأعمال في نظام التعليم العالي الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الريادية في فلسطين الذي نظمته جمعية روّاد الشباب في مدينة رام الله بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٩.

١٣. أوراق ورشة العمل التي نظمها منتدى سيدات الأعمال في مدينة رام الله في شهر آب ٢٠٠٩ حول «الممارسات الفضلى لتنفيذ مشاريع ريادية ناجحة».

١٤. العودة، صلاح، أنظمة التمويل الصغير في فلسطين دورها في دعم المشاريع الريادية والصغيرة، ورقة عمل مقدمة أيضاً لمؤتمر الريادية الأول في فلسطين الذي نظمته جمعية روّاد الشباب في مدينة رام الله بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٩.

١٥. نفس المصدر السابق.

١٦. عبد الهادي، عزت، دور المنظمات الأهلية في دعم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين ١١– ١٣/ ٥/ ١٩٩٨، رام الله. فلسطين.

١٧. خليفة، محمد ناجي حسن، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في زيادة الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة مقارنة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر إدارة الأعمال الأول، مستجدات الألفية الثالثة: الفرص والترتيبات لمنظمات الأعمال العربية المنعقد في عمان– الأردن خلال الفترة ٣ – ٥ أيار عام ٢٠٠٥.

١٨. الشريف، حسن، حاضنات الأعمال التكنولوجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٥

١٩. ملفات الدوائر المختصة في وزارة الاقتصاد الوطني، مصدر سبق ذكره.

٢٠. ملفات الدوائر المختصة في وزارة الاقتصاد الوطني، مصدر سبق ذكره.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٨) . التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت. رام الله- فلسطين.

٢. خليفة، محمد. وعبد العزيز، عبد الوهاب. سياسات تطوير قدرة التعليم والتدريب المهني لتلبية الاحتياجات التدريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» ، ٢٠١٠.

٣. عبد الكريم، نصر. نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» ، ٢٠١٠.

٤. ملحم، فراس. تطوير تشريعات الاستثمار الفلسطينية لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» ، ٢٠١٠.

٥. عطياني، نصر، والحاج علي، سارة، مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس». رام الله- فلسطين ٢٠٠٩.

٦. سابيلا، أنطون، تسويق منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» ، رام الله – فلسطين ٢٠٠٩.

٧. عطياني، نصر وأخرون، مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» ، ٢٠٠٩.

٨. حامد، مهند، تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة: دروس لفلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» ، ٢٠٠٩.

٩. خليفة، محمد وآخرون، تقييم البيئة القانونية للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» ، ٢٠٠٩.

١٠. جلاد، أحمد، تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تطبيق مواصفات الإنتاج الدولية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» ، ٢٠٠٩.

١١. خليفة، محمد، مراجعة نقدية لمشروع قانون المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» ، ٢٠٠٩.

١٢. نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» .

١٣. اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية. ٢٠٠٨. بيانات غير منشورة.

١٤. ماس- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (٢٠٠٧). خدمات تطوير الأعمال في الأراضي الفلسطينية: تحليل العرض والطلب. رام الله – فلسطين.

١٥. بلانيت فايننس (٢٠٠٧) . مسح سوق الإقراض متناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة. الشبكة الفلسطينية للإقراض.

١٦. الخطيب، خالد، والرفاعي، خليل. ٢٠٠٦. المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن: أهميتها والمعوقات التي تواجهها وأساليب تمويلها. الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الجزائر.

١٧. الحدوة، ايمان وعيسى البندك (٢٠٠٦) . المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين: الوضع الحالي والرؤية المستقبلية، معهد الشراكة المجتمعية – جامعة بيت لحم. مقدم إلى الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ.

١٨. الكرد، أسامة (٢٠٠٦) . أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية.

١٩. يعقوبي، محمد (٢٠٠٦) . مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الجزائر.

٢٠. مكحول، باسم، منشآت الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين: الواقع والاحتياجات. مركز بيسان للبحوث والإنماء. رام الله– فلسطين ٢٠٠٥.

٢١. نصر الله، عبد الفتاح والصوراني، غازي (٢٠٠٥) . المنشآت الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية. وزارة الاقتصاد الوطني. غزة، فلسطين.

٢٢. مهنا، علي، وأبو بكر، أحمد. المؤسسات الصغيرة: دورها في الاقتصاد الفلسطيني وأثر العقوبات الاقتصادية والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة عليها. إتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية. رام الله، فلسطين ٢٠٠١.

٢٣. محمد، رسلان. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية. بحث غير منشور، وزارة الصناعة الفلسطينية. رام **الله** – فلسطين ١٩٩٩.

٢٤. ناصر، يوسف. مشاريع الأعمال الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية: طبيعتها وشروط نجاحها، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، رام **الله** – فلسطين ١٩٩٩.

٢٥. اشتيه، محمد. الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار «بكدار». ١٩٩٩.

٢٦. الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية. ١٩٩٨. واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلاد العربية.

٢٧. نصر، محمد. فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس». رام **الله**– فلسطين ١٩٩٧.

٢٨. أبو شكر، عبد الفتاح، وآخرون. التصنيع في الضفة الغربية. جامعة النجاح الوطنية منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر. نابلس– فلسطين ١٩٩١.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Zaidan, Khalid. «Investment Opportunities for Small and Medium Enterprisese (SMEs) in the Palestinian Transportatiion Sector». Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) , 2010.*
2. *Sabri, Nidal and Authors. «MSMEs in Palestine; Challenges and Potential». Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) , 2010.*
3. *House of Representative (2008) . Improving Access of MSMEs to Financing. Policy Advisory No. 2008- 06.*
4. *Jana, Machacova, & Elke, Dall (2008) . Innovation Infrastructures in the Western Balkan Countries. Information Office of the steering platform on research for the Western Balkan Countries.*
5. *Kneiding, Ghristoph & Kritikos, Alexander (2008) . Best Practices in Micro, Small, and Medium Enterprise. (MSME) Promotion.*
6. *UNDP & World Bank (2005) . MSME Dialogue Series: Creating an Implementing Micro, Small and Medium Enterprise Support Policies and Initiative. Briefing Papers.*
7. *European Commission (2005) . The New SME Definition: User Guide and Model Declaration. Enterprise and Industry PUBLICATIONS.*
8. *United Nations (2004) . Economic and Social Survey of Asia and the Pacific. United Nations and Asia- Pacific Development Journal. New York.*
9. *Duarte, Nelson (2004) . The Role e of SMEs for Development: A Literature Review. Ersa 2004 CONGRESS; «Regions and Fiscal Federalism».*
10. *Ghoneim, Ahmed F. (2003) . Intellectual Property in Arab Countries: SMEs As copy right owners and/ or copyright users. Center of International Private Enterprise (CIPE) .*
11. *Fuhrmann, Bettina (2002) . SME- Promotion in Germany. GTZ.*
12. *Tommaso, Marco, Lanzoni, Elena, & Rubi, Lauretta (2001) . Support to SMEs in Arab Region. UNIDO/UNDP.*
13. *Tokman, Victor. E. & Klein, Emilio (1996) . Regulation and the Informal Economy.*
14. *Spong, Kenneth (1994) . Banking Regulation, its Purposes – Implementation and Effects.*
15. *Baham, N. F. «Characteristics of Entrepreneurs: Aportrait of Jordan.» In: UN, ESCWA. Proceedings of the Expert Group Meeting on Creation Of Indigenous Entrepreneurship and Opportunities for Small – and Medium-Scale Industrial Investment. , 1994, Damascus, April 11, 1993.*